



كلمة السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

خلال اليوم الدراسي
نظمته كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا

حقوق المرأة بين المقتضيات القانونية الوطنية والمواثيق الدولية

الإثنين 03 مارس 2014



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة، والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس جامعة محمد الخامس

السيد عامل صاحب الجلالة على عمالة سلا

السيد نائب عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا

السيدة ممثلة اللجنة التنظيمية

السيدات والسادة الأساتذة الكرام

أيها الحضور الكريم

في البداية، أود أن أعرب لكم عن غامر سعادتي بمشاركتكم افتتاح أشغال هذا اليوم الدراسي الهام، الذي يحتضنه هذا الفضاء العلمي، وأنوه باختياركم لهذا الموضوع الذي يعتبر قائما في صلب انشغالات المجتمع المغربي، ويشكل جزء من ورش إصلاح القوانين الوطنية المفتوح التي يواصل فيه المغرب مسيرته بانخراط جاد وخطى ثابتة، وإننا نقدر بالغ التقدير المسؤولية التي تتحمل أعباءها مؤسسات الجامعة في بلورة وتطوير نقاش أكاديمي فعال حول هذا الموضوع، الشيء الذي سيساهم لا بد في تعزيز خطواتنا المتقدمة نحو تحقيق المساواة والعدالة.

حضرات السيدات والسادة

يعد هذا اللقاء أيضا فرصة للتداول في مضمون الإطار التشريعي والقانوني ذو الصلة بواقع وحيات المرأة المغربية، وذلك على ضوء ما رافقه من تطور ملحوظ تجلّى في الإصلاحات والمبادرات المتقدمة، والتي كان لها الأثر البالغ على حياة المرأة وحضورها في المجتمع، خصوصا خلال العشرية الأخيرة التي كانت حافلة بالعديد من المكتسبات التي عززت الترسانة القانونية المغربية، كإقرار مدونة الأسرة، ومراجعة قانون الجنسية، والإصلاحات التي عرفتها مدونة الشغل، وقانون الحالة المدنية، وقانون المسطرة الجنائية، ومدونة الانتخابات، والميثاق الجماعي.. ومجموع التدابير التي اتخذت من أجل الارتقاء بتمثيلية النساء، سواء في



الانتخابات التشريعية أو الانتخابات الجماعية والمحلية، هذه المكتسبات وغيرها، توجت بإقرار الدستور المغربي 2011، الذي نص على خيار المساواة ومكافحة التمييز والمناصفة، بفضل إرادة سياسية قوية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

نعتبر هذا اللقاء أيضا مجالا للتطلع نحو توسيع آفاق هذا الإصلاح كتنمة لتطور مسلسل التحديث، وهو ما يحتم علينا تشخيص قضايا الواقع وإشكالاته والانكباب عليها بما يلزم من جد وحزم لإيجاد الحلول الناجعة والمناسبة لها، ونريد في ذلك أن تكون مؤسساتنا العلمية رائدة وفاعلة ومتجاوبة مع محيطها.

أيها الحضور الكريم

إن مواصلة المغرب جهوده للمصادقة على الاتفاقيات الدولية، وسهره على تطبيق المضامين التي تحفظ كرامة المرأة وحقوقها، ينبع من حرصه على توفير الضمانات الكفيلة بتمكينها وحمايتها، سواء داخل أسرتها أو في محيطها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وذلك في إطار تعاون دؤوب مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وانفتاحه على الحوار والتفاعل البناء مع كافة آلياتها المعنية، من خلال تقديم التقارير الدورية إلى الأجهزة المختصة، واستقبال الإجراءات الخاصة المنصوص عليها، وأيضا عبر التفاعل مع التوصيات والملاحظات الصادرة عن هذه الآليات الأهمية، ليؤكد أنه دولة تعمل على توطيد ركائزها بسيادة القانون، مندجة مع محيطها منفتحة على العصر دون تنكر لمقدساتها الدينية ومقوماتها الحضارية وهويتها الوطنية بشتى روافدها.

إن إيمان المغرب الراسخ بأهمية التركيز على ثلاث أسبقيات ملحة وفي مقدمتها: مواصلة الإصلاحات، وتعزيز المكاسب السياسية وحقوق الإنسان، يرفع من صورة المغرب لدى المنتظم الدولي، ويؤهله ليندرج في مصاف الدول الديمقراطية. وقد حظي في هذا الشأن المغرب بوضع متقدم لدى الاتحاد الأوروبي، وبمرتبة شريك من أجل الديمقراطية لدى مجلس أوروبا اعترافا بجهوده في مجال الإصلاحات الهيكلية،



وهو ما يطرح رهان تفعيل الالتزامات المترتبة عن هذه الأوضاع، ولاسيما في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، الشيء الذي نعتبره سبيلا لاستكمال دولة الحق والمؤسسات وتحقيق التنمية الشاملة، على أن يتحمل الجميع نصيبه من الالتزام والمسؤولية وفاء للميثاق الذي جمع المغاربة باعتمادهم للدستور الجديد.

حضرات السيدات والسادة

إيماننا منا بأهمية سن القوانين والتشريعات في تثبيت الحقوق وتكريسها، جعلنا تعزيز الإنتاج التشريعي والقانوني من بين الدعامات الأساسية لاستراتيجية القطب الاجتماعي 4+4، والذي أعلننا عن مضامينه من خلال المخطط التشريعي للحكومة.

كما أن الشق التشريعي ذي الصلة بالمرأة تمت برمجته في إطار الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" 2016/2012، والتي تشكل إطارا نوعيا لتحقيق النقائية مختلف المبادرات المتخذة لإدماج حقوق النساء في السياسات العمومية وبرامج التنمية، حيث عملنا في انسجام تام مع حاجيات المرحلة إلى إعطاء إطار للعمل التشريعي المرتبط بقضايا المرأة، محمل بمشاريع وإصلاحات واعدة، لا بد لتحقيقها من رفع ما يكتنف الواقع من إكراهات، ورهانات وتحديات، ومن التشبع بروح التعبئة والعمل، مشيرين، في هذا الصدد، إلى أهمية ما تقوم به السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية من دور في وضع وتفعيل القانون، وكذا ملاءمة الأدوات والنصوص القانونية لتستجيب للتطورات الاقتصادية والاجتماعية بل لتكون أحيانا قاطرة لها.

أيها الحضور الكريم

إننا نعتبر أن وضع القانون ليس نهاية المطاف، وإنما هو خطوة أولى أساسية في المسار الحيوي للبناء، حيث إن النص القانوني سيبقى، مهما تكن مصداقيته، مجرد إطار تشريعي، ما لم يبادر الفاعلون إلى إضفاء الدينامية الضرورية عليه، وذلك بحسن تفعيل مقتضياته، واستلهام روحه، بما يجعله انبثاقا لواقع



جديد، يرسخ الثقة في جودته وسلامة تطبيقه، كما أنه لن يكتمل إلا بإصلاح العدل وتحديثه وتأهيله، دعما لسيادة القانون.

ويسعدني، بالمناسبة، أن أخبركم أننا في وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية نحيي هذا الأسبوع اليوم العالمي للمرأة بتنظيم ندوة وطنية يوم 6 مارس حول موضوع "حقوق المرأة المغربية على ضوء الاجتهادات القضائية" كإشارة إيجابية للدور المهم الذي تلعبه الاجتهادات القضائية في تأسيس وتعزيز حقوق النساء.

وفي الختام، أتمنى التوفيق لأشغالكم، وأنا على يقين بأن النقاش سيكون مثمرا وبناء، وسيشكل إضافة علمية نوعية تجعلنا جميعا في مستوى التحدي لتعزيز وتقوية المكتسبات الحقوقية المستحقة للمرأة المغربية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.